UFUQ International Journal of Arts and Social Science Research

مسؤولية ليبيا في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية

[LIBYA'S RESPONSIBILITY IN QUARANTINEFROM THE PERSPECTIVE OF ISLAMIC SHARIA]

SARRA ESHAREF S MOHAMED[1] & PROF. MADYA. DR. HASANULDDIN BIN MOHD

[1] Fakulti Pengajian Kontemporari Islam. Universiti Sultan Zainal Abidin (UniSZA), 21300 Kuala Nerus, Terengganu, Malaysia. E-Mail: sarramohamed201@gmail.com, hasandin@unisza.edu.my

Received: 21 October 2025 *Accepted: 25 October 2025* *Published: 27 October 2025*

الملخص : تهدف الدراسة إلى تحديد مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية، وتكمن مشكلة الدراسة في أن هناك غياب في تحديد دور مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية، ولقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية، كما اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القرأن الكريم والسنة النبوية المطهرة التي تدل على مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي ، كما اتبعت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي بأحكام الشريعة الإسلامية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن القانون الصحي قد أوضح بشئ من الإيجاز حدود مسؤولية الدولة الليبية في تطبيق وفرض حالة الحجر الصحي في المجتمع الليبي، كما أشارت النتائج أن تلك المسؤولية تتطابق مع ما أمرت به أحكام الشريعة الإسلامية وما ورد في الفقة الإسلامي. ولقد أوصت الدراسة بالعمل على تعديل القانون الصحي الليبي.بما يساهم في توضيح وإعادة الصياغة القانونية وتخصيص أبواب محدده تتناول مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي.

الكلمات المفتاحية: الحجر الصحي، مسؤولية الدولة الليبية، منظور الشريعة الإسلامية.

Abstract: The study aims to determine the Libyan state's responsibility for quarantine and closure from the perspective of Islamic law and the problem of the study is that there is an absence in determining the role of the Libyan State's responsibility in quarantine and closure from the perspective of Islamic law, the study highlights the importance of highlighting the Libyan State's responsibility to quarantine and close from the perspective of Islamic law the study followed the analytical approach of analysing the Libyan State's responsibility for quarantine and closure from the perspective of Islamic sharia law, the study also followed the inductive approach of extrapolating the texts of the Holy Qur 'an and the cleansed prophetic Sunna indicating the responsibility of the Libyan State in quarantine and lockdown the study also followed the comparative approach to comparing the Libyan State's liability for quarantine and closure with the provisions of the Islamic sharia; the study found several findings, including that the Health Act made it clear in some brevity the limits of the Libyan State's responsibility to implement and enforce the state of quarantine and closure in Libyan society. Al-Fayqah al-Islamiya ", the results also indicated that that responsibility was in conformity with the provisions of the Islamic sharia and the Islamic jurisprudence. The study recommended that Libya's health law should be amended to help

clarify and reformulate the law and to devote specific sections to the responsibility of the Libyan State in quarantine and lockdown.

Keywords: lockdown, responsibility of the Libyan State, perspective of Islamic Law

This is an open-access article under the CC–BY 4.0 license

Cite This Article:
Sarra Esharef S Mohamed & Hasanulddin Bin Mohd. (2025). Libya's Responsibility in Quarantine from The Perspective of Islamic Sharia. *UFUQ International Journal of Arts and Social Science Research,* 5(2), 41-55.

المقدمة

مما لاشك فيه أن لجوء السلطات الصحية في الدولة إلى الحجر الصحي لابد أن يستند إلى ظروف استثنائية تتعرض لها الدولة وتهدد صحة المواطنين، الأمر الذي يخول للسلطة التنفيذية اتخاذ ما يلزم من تدابير للحفاظ على حياة الأفراد. ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من التشريعات والقوانين التي صدرت من السلطة التشريعية في ليبيا وذلك بهدف الحفاظ على حياة الأفراد، وهو ما برز بشكل كبير في الجهود التي بذلتها محكمة القضاء الإداري في ليبيا في صياغة النصوص القانونية والمواد التي تخول للسلطة التنفيذية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لفرض الحجر الصحي لحماية الأفراد من تفشي الأوبئة والأمراض، مما قد ساهم في السيطرة على تلك الأمراض والحد من انتشارها على نطاق واسع. ولقد كانت الحضارة الإسلامية تحقق التوزان بين حرية الأفراد والجماعات وبين الضرورات والاستثناءات في فرض الحجر الصحي والإجبار على عدم التنقل وذلك تحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية بأن الضرورات تبيح المحظورات، وهو ما يجعل المحافظة على صحة الإنسان تتقدم على حرية الإنسان في التنقل والخروج (albayumi, 2019) . ولذلك فإن الدراسة سوف تتناول مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة في عدم وضوح مسؤولية الدولة في مسألة الحجر الصحي نتيجة عدم وجود نصوص قانونية قاطعه تلزم بالحجر الصحي، كما أن القانون الصحي الليبي يعتبر قديم نسبياً و لم يتعرض للتطوير والتنقيح، وكذلك فإن القانون الصحي الليبي يفتقر لوجود مواد ونصوص قانونية تبين الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة الحجر الصحي والعقوبات المفروضة في حالة مخالفة قرارات الحجر الصحي، كما أن غياب واضح لاستخدام منظور الشريعة الإسلامية في التعرف على مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية. ترتكز مشكلة الدراسة في عدم وجود نصوص قانونية تحدد مسؤولية الدولة في ظل الحجر الصحي، بالرغم من أن تنص المادة

رقم 1 من قانون الصحة العامة رقم 6 لسنة 1973يشير إلى أن الرعاية الصحية والطبية مكفولة للمواطنين وتعمل وزارة الصحة على تطوير الخدمات الصحية والطبية لرفع مستواها وزيادة كفاءتها بما يسد حاجة المواطنين ويواكب التقدم العلمي في هذه المجالات وبما يساير الخطط الإنمائية في البلاد (mawqie alqanun alliybi, 2011). وبالرغم من تفشي الأوبئة والأمراض والفيروسات التي تهدد حياة الأفراد والجماعات داخل المجتمع الليبي، إلا أن القانون الليبي يفتقر إلى وجود مواد ونصوص قانونية تساعد السلطة التنفيذية في تحديد الإجراءات والضوابط التي تسهل فرض حالة الحجر الصحي في البلاد، حيث أن القانون الصحي الليبي رقم 106 لسنة 1973 لم تشتمل فقراته على فرض حالة الحجر الصحي في البلاد، الأمر الذي يعكس افتقار القانون الصحي الليبي إلى وجود نصوص قانونية تساعد السلطة التنفيذية في فرض الحجر الصحي واعلان في البلاد. وبالتالي فإن هدف الدراسة توضيح ما التحديات التي تواجه الدولة في فرض الحجر الصحي في ضوء القانون الليبي والشريعة الإسلامية. والتعرف على التصورات المستقبلية بخصوص تطوير القانون الصحي الليبي من منظور الحضارة الإسلامية.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية حماية صحة الإنسان من الوباء في القانون والشريعة الإسلامية من خلال تدابير الحجر الصحي، مما يساهم في إيجاد الوسائل القانونية والتشريعية التي تحفظ صحة الإنسان من الوباء، كما تزداد أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعا حيويا يعتبر موضوع الساعة. كما تكمن أهمية الدراسة في بيان مدى ضرورة إيجاد قانون أو تشريع في مجال حماية صحة الإنسان، وذلك لخطورة الأضرار الناجم عن تفشي الوباء، وتأتي هذه الدراسة لضمان حماية صحة الإنسان من الوباء.

حدود الدراسة

تقتصر الحدود المكانية على الدولة الليبية، ويرجع السبب في تناول ليبيا هو أن الدولة الليبية تفتقر إلى وجود نصوص قانونية يمكن الاستناد إليها في مثل هذه الحالات بالرغم من وجود العديد من النماذج الناجحة في التعامل مع حالة الحجر الصحي في الشريعة الإسلامية. تشمل الفترة الزمانية الحالية التي انتشرت فيها جائحة covid-19، حيث أن هذه الفترة انتشرت فيها وأدت إلى إرباك الدولة، كما تغطي الفترة الزمنية التي نجح فيها خلفاء المسلمين في عهد الدولة الإسلامية في التعامل مع الأمراض المعدية. وتقتصر الحدود الموضوعية على تناول مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية، ويرجع السبب في تناول الحدود الموضوعية هو أن الشريعة الإسلامية نجحت بشكل ملحوظ في التعامل مع الأمراض المعدية مع فرض قيود للحد من تفشي الأمراض المعدية. وكذلك التأكيد على تحديد مسؤولية الدولة في الحجر الصحي والآثار المترتبة عليها من خلال بحث قواعد النصوص القانونية الوضعية الليبية والمقارنة والقواعد الفقهية الإسلامية المنظمة لهذه المسؤولية.

منهج الدراسة

تتبع الدراسة العديد من المناهج من بينها المنهج التحليلي والمنهج الإستقرائي والمنهج المقارن، وسوف نتناول كل منهج بمزيد من التفصيل كما يلي:

1.**المنهج التحليلي:** حيث يقوم المنهج التحليلي على تحليل مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية، والمنهج التحليلي هو المنهج الذي يقوم على تحليل الظاهرة محل الدراسة من أجل التوصل إلى حلول منطقية تساهم في تفسير النتائج. وسوف يطبق المنهج التحليلي لتحليل أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها (albayumi, 2019).

2.**المنهج الاستقرائي:** حيث يقوم المنهج الاستقرائي بإستقراء النصوص القانونية واستقراء آيات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لتفسير مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية، حيث أن المنهج الاستقرائي هو المنهج الذي يقوم على استقراء كافة النصوص الشرعية والقانونية من أجل المساهمة في تفسير النتائج. وتستعين الدراسة بالمنهج الاستقرائي كأحد المناهج المساعدة في توفير الأدلة القانونية والشرعية من أجل تحليل الأهداف والإجابة على تساؤلاتها (albayumi, 2019).

3.**المنهج المقارن:** حيث يقوم المنهج المقارن بمقارنة نصوص القانون الليبي مع ما ورد في الشريعة الإسلامية في مسؤولية الدولة في الحجر الصحي التام من منظور الشريعة الإسلامية، ويمكن تعريف المنهج المقارن بأنه المنهج الذي يقارن بين العديد من المناهج من أجل تحديد مكامن القوة والضعف في تحديد مسؤولية الدولة في الحجر الصحي التام من منظور الحضارة الإسلامية، وكيفية تنظيم المشرع الليبي للمسؤولية التي تقع على الدولة وضمان عدم مساسها بالحقوق والحريات العامة ودور الشريعة الإسلامية في الحفاظ على الصحة العامة للإنسان والمحافظة على الحقوق والحريات. حيث يطبق المنهج المقارن في الدراسة لمقارنة نصوص القانون الصحي الليبي بما ورد في منظور الشريعة الإسلامية من نصوص تشير إلى المحافظة على حياة وصحة الإنسان (eabd alsataar, 2022).

الدراسات السابقة

1.**دراسة** talibi (2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييد الحق في التنقل في ظل الحجر الصحي، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود نصوص قانونية وإجرائية تحد من حركة المواطنين في ظل الحجر الصحي، الأمر الذي يتسبب في عدم قدرة الدولة على السيطرة على المواطنين والحد من حركاتهم أثناء فترة انتشار الوباء، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط

الضوء على تقييد الحق في التنقل في ظل الحجر الصحي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تقييد الحق في التنقل أثناء الحجر الصحي، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الدولة يقع على عاتقها مسؤولية الزام المواطنين بعدم كسر الحجر الصحي ودفع الغرامات المقرره، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على سن قوانين ملزمة تقضي بعقوبة كسر الحجر الصحي لضمان حماية حياة المواطنين، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للتنقل أثناء الحجر الصحي، إلا أن الدراسة تتناول مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

2. دراسة eamadi (2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الضبط الإداري بالحريات العامة في ظل جائحة كوفيد-19، وتكمن مشكلة الدراسة في غياب الضبط الإداري وعدم وجود نصوص قانونية تضمن الحريات العامة في وقت أزمة جائحة كوفيد-19، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الضبط الإداري وعلاقته بالحريات العامة، وكذلك فإن الدراسة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل علاقة الضبط الأداري والحريات العامة في ظل جائحة كوفيد-19، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الضبط الإداري له إيجابية مباشرة بالحريات العامة في ظل جائحة كوفيد-19، كما أوصت الدراسة بضرورة ضبط النصوص القانونية التي تتيح للسلطة التنفيذية من البدء بإجراءات الضبط الإداري، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على علاقة الضبط الإداري بالحريات العامة في ظل جائحة كوفيد-19، إلا أن الدراسة الحالية قد تناولت مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

3.دراسة aldalawi (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التنظيم القانوني للحجر الصحي بالعراق دراسة تحليلية مقارنة، وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على غياب التنظيم القانوني للمواد القانونية التي تتناول الحجر الصحي، وبرزت أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التنظيم القانوني في ضوء القانون الوضعي والشريعة الإسلامية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل التنظيم القانوني للحجر الصحي، كما اتبعت المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بخصوص الحجر الصحي، واتبعت المنهج المقارن لمقارنة التنظيم القانوني للحجر الصحي بالشريعة الإسلامية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن التنظيم القانوني للحجر الصحي يساهم بشكل كبير في التأصيل القانوني لمسألة الحجر الصحي والتي نجد لها تأييداً في الشريعة الإسلامية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير صياغة القوانين الخاصة بالحجر الصحي، ولقد استفادت الدراسة من هذه الدراسة في التعرف على التنظيم القانوني لمسألة الحجر الصحي، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تناول مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

4.دراسة hasanu (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تبعات جائحة كورونا في ضوء القانون الدولي الخاص والقانون الواجب التطبيق الاختصاص القضائي دراسة تحليلية فقهية قضائية مقارنة. وتكمن مشكلة الدراسة في عدم تطابق وجهة نظر القانون الدولي الخاص مع القانون الواجب التطبيق، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض الغموض في تفسير القانون الواجب التطبيق، ولقد سلطت الدراسة الضوء على تبعات جائحة كورونا في ضوء القانون الدولي الخاص والقانون الواجب التطبيق الاختصاص القضائي، ولقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل تبعات جائحة كورونا في ضوء القانون الدولي الخاص والقانون الواجب التطبيق الاختصاص القضائي، كما اتبعت المنهج المقارن لمقارنة نصوص القانون الدولي الخاص والقانون الواجب التطبيق الاختصاص القضائي فيما يخص تبعات جائحة كورونا، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك اتفاق على مبدأ ضرورة الحد من الحريات العامة للحفاظ على الأرواح في القانون الدولي والقانون الواجب التطبيق. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحديد النصوص القانونية التي تكتسب صفة الإلزام من أجل الحفاظ على حياة الأفراد. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على القانون الدولي الخاص والقانون الواجب التطبيق الاختصاص القضائي، إلا أن الدراسة الحالية تتناول مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

5. دراسة almaghribi (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التكييف القانوني للجائحة الكورونية على ضوء الثوابت الدستورية والدولية والمبادئ القانونية المستقرة: بين صلابة المسلمات ومرونة الاعتبارات دراسة مقارنة، وتكمن مشكلة الدراسة في اختلاف التكييف القانوني للجائحة الكورونية في ضوء الثوابت الدستورية، مما أدى إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار تعديل التكييف القانوني في ظل المبادئ القانونية المتعارف عليها، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التكييف القانوني للجائحة الكورونية على ضوء الثوابت الدستورية والدولية والمبادئ القانونية المستقرة: بين صلابة المسلمات ومرونة الاعتبارات، ولقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل التكييف القانوني للجائحة الكورونية على ضوء الثوابت الدستورية والدولية والمبادئ القانونية المستقرة: بين صلابة المسلمات ومرونة الاعتبارات، كما اتبعت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة التكييف القانوني بين الاعتبارات الدستورية وبين المبادئ القانونية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن التكييف القانوني للجائحة لم يختلف في ظل تناول الدستور فرض الحجر الصحي في ظل الطوارئ، ولقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة ضبط المواد القانونية التي تخص ضبط الجائحة الكورونية بشكل كبير. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على التكييف القانوني للجائحة في ضوء الثوابت الدستورية والدولية والمبادئ القانونية المستقرة، إلا أن الدراسة الحالية تتناول مسؤولية الدولة في حالة الحجر الصحي بشكل من منظور الشريعة الإسلامية

6.دراسة eabidatun (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض صور الحماية القانونية في زمن جائحة فيروس كورونا، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح صور الحماية القانونية في وقت جائحة فيروس كورونا، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على بعض صور الحماية القانونية في زمن جائحة فيروس كورونا، ولقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل بعض صور الحماية القانونية في زمن جائحة فيروس كورونا، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الحماية القانونية تتمحور في للمحافظة على الأرواح البشرية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة وجود بعض المرونة في النصوص القانونية بشكل ملموس. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على بعض صور الحماية القانونية في زمن جائحة فيروس كورونا، إلا أن الدراسة تتناول مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

7.دراسة almuasasat altijariat alduwaliat walaintikhabatu (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جائحة كوفيد 19 وسيادة القانون في بلدان شمال إفريقيا، وتكمن مشكلة الدراسة في تفشي جائحة كوفيد 19، الأمر الذي كشف أن العديد من البلدان في شمال إفريقيا لايوجد لديها قوانين لمواجهة الأزمات الصحية، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أثر جائحة كوفيد 19 وسيادة القانون في بلدان شمال إفريقيا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أثر جائحة كوفيد 19 وسيادة القانون في بلدان شمال إفريقيا، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الجائحة قد أدت إلى قيام السلطات التشريعية في دول شمال إفريقيا إلى إعادة النظر في القوانين الصحية لمراجعتها وإعادة صياغتها وتطويرها بما يتطلبه في الوقت الراهن. ولقد أوصت الدراسة بضرورة محاكاة قوانين الدول التي نجحت في مواجهة الجائحة، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أثر جائحة كوفيد 19 على سيادة القانون في بلدان شمال إفريقيا، إلا أن الدراسة تختلف بشكل واضح حيث أنها تناولت مسؤولية الدولة الليبية في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

8.دراسة albuhayri (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تدابير حالة الطوارئ لمكافحة جائحة فيروس كورونا والحريات العامة، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح تدابير حالة الطوارئ التي يجب أن تتخذ للحد من انتشار فيروس كورونا، مما يؤثر على الحريات العامة للأفراد. ولقد سلطت الدراسة الضوء على تدابير حالة الطوارئ لمكافحة جائحة فيروس كورونا والحريات العامة، ولقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل تدابير حالة الطوارئ لمكافحة جائحة فيروس كورونا والحريات العامة، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن تدابير حالة الطوارئ لمكافحة جائحة فيروس كورونا تؤثر بشكل كبير الحريات العامة، ولقد أوصت الدراسة بأهمية اتخاذ المزيد من

الإجراءات التي تكفل الحفاظ على الحريات العامة، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للحريات العامة، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تناول مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

9.دراسة salim (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جائحة كورونا على المسؤولية المدنية، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح المسؤولية المدنية في ظل الجائحة، وتسلط الدراسة الضوء على أثر جائحة كورونا على المسؤولية المدنية، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل أثر جائحة كورونا على المسؤولية المدنية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن المسؤولية المدنية تحدد من خلال القانون الذي يحدد درجات الخروج من الحجر الصحي ويحدد أيضاً الغرامات الواجب سدادها، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على مشروع قانون يحدد المسؤوليات المدنية بشكل موسع، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أثر جائحة كورونا على المسؤولية المدنية، إلا أن الدراسة الحالية سوف تتناول مسؤولية الدولة في الحجر الصحي من منظور الشريعة الإسلامية.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الحجر الصحي في القانون الليبي

الحجر الصحي في اللغة حجر عليه حجراً محجوراً، والحجر يأتي بمعنى المنع من التصرف (alfayruz abadi, 1978)، وأكد ابن عرفة أن الحجر صفة ذات حكمه يمكن بمؤداها منع الموصوف من التصرف في النفوذ الذي يمتلكه أو التبرع بماله، وقد ورد في المعجم المعاصر أن الحجر الصحي هو عزل الأشخاص المصابين بالأمراض المعدية للتأكد من خلوهم من الأمراض، ويمكن القول أن الحجر الصحي في الإصطلاح الشرعي هو نظام وقائي يهدف إلى حماية الأفراد بأمر الحاكم بعد الرجوع إلى أهل الخبرة والاختصاص، وبحيث يؤدي هذا الأمر إلى منع الناس من الخروج والاختلاط بالغير وذلك للتغلب على مخاوف الهلاك من الأمراض المعدية. أما الحجر الصحي في المفهوم الفقة الاصطلاحي هو منع الأفراد والحيوانات والأشياء التي تتسبب في نقل العدوى والوباء من مكان إلى مكان آخر (almanawi, 1988). قبل التطرق إلى مفهوم الحجر الصحي في القانون الليبي، فإنه يمكن القول أن القانون الصحي الليبي قد ورد في بشأنه في الفصل الرابع من القانون الصحي الليبي الصادر في عام 1973 بخصوص الحجر الصحي، حيث أدركت نصوص القانون الليبي الحجر الصحي وخاصة المادة 43 التي عرفت الحجر الصحي بأنه الإجراءات التي تتخذها السلطات الصحية من أجل توفير الحماية الوقائية للأمراض المنصوص عليها في الفصل الرابع من القانون الصحي الليبي وهي مرض الطاعون والكوليرا والحمى والصفراء الجدري

والتيفود والحمى الراجعة. كما المادة 27 من القانون الصحي الليبي عرفت المرض المعدي بأنه هو كل مرض ينتقل للفرد من خلال فرد أخر نتيجة شئ ملوث انتقل إلى الفرد.

وترى الدراسة أن طيات القانون الصحي الليبي لم تحدد مرض كوفيد-19، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة تحديث القانون الصحي الليبي بوضوح حيث أن القانون الحالي لم يتم تحديثة منذ عام 1973، وبالتالي فإن الدراسة الحالية تقترح مفهوم الحجر الصحي بأنه مجموعة من الإجراءات القانونية التي تطبق على المجتمع بهدف عزل الأفراد المصابين وحماية حياة الأفراد من مخاطر الهلاك، ويتصف هذا المفهوم بالشمولية والعمومية حيث يشمل كافة المجتمعات التي يمكن أن تصاب بالأمراض المعدية، كما أن هذا المفهوم يتصف بالخصوصية حيث يختص بالمجتمع الليبي في تعرضه للأوبئة والأزمات الصحية التي أصابت العديد من دول العالم.

كما أن المادة 44 من القانون الصحي الليبي قد أشارت إلى أنه وفقاً لأحكام القانون الصحي الليبي واللوائح الصحية الدولية التي أقرتها منظمة الصحة العالمية بأن السلطات التنفيذية لها أن تتخذ الإجراءات التي تكفل الحد من انتشار وتفشي الأوبئه وذلك من خلال اتخاذ العديد من الخطوات الاحتياطية من بينها اغلاق وسائل النقل البري والبحري والجوي وأية إجراءات أخرى تكفل الحماية من تفشي الأوبئة والأمراض. ولقد أشارت المادة 45 من القانون الصحي الليبي أن وزارة الصحة وحدها هي الجهة التي يمكنها تزويد المطارات ونقاط الحدود والموانئ لكافة ما يلزم من إجراءات من أجل تفعيل المراقبة الصحية وتنفيذ كافة التعليمات الخاصة بالتطعيمات والتحصينات وإعداد المختبرات والمعامل وتحديد الوقت الزمني للبدء في إجراءات الحجر الصحي.

وبالتالي فإن وزارة الصحة الليبية هي التي تقوم على حماية أرواح المواطنين من مخاطر تفشي الأمراض والقانون الليبي يكفل حماية المواطنين من مخاطر تفشي الأوبئة والأمراض، حيث أن المادة 43 والمادة 44 قد أشارت إلى المهام التي تتمتع بها وزارة الصحة الليبية في سبيل توفير الرعاية الصحية والصلاحيات والممارسات التي تكفل قيام وزارة الصحة الليبية بمحاصرة الأمراض والأوبئة بشكل كبير، ولقد أكدت المادة 46 من القانون الصحي الليبي الصادر لسنة 1973 بخصوص الإشارة لصلاحية وزير الصحة الليبي وحده بتحديد مناطق الترانزيت (مناطق الإنتظار للقادمين من خارج البلاد في المنافذ الحدودية المختلفة) من أجل توفير مناطق العزل الصحي في تلك المناطق، وبالتالي فإن عبور الأفراد والمواطنين من المنافذ الجوية أو البحرية أو البرية يستلزم وجود مناطق للحجر الصحي يتم تحديدها بمعرفة وزارة الصحة الليبية.

أما المادة 47 من القانون الصحي الليبي فقد نصت على أن وزارة الصحة يمكنها الاتصال والتواصل مع منظمة الصحة العالمية للوقوف على آخر التطورات الصحيه وكذلك التعرف على الإجراءات المتبعة في طريق الحد من الأمراض المعدية وتلقي كل ماهو جديد من البيانات والمعلومات بخصوص الوباء، الأمر الذي يدل على أهمية

التواصل مع منظمة الصحة العالمية التي يتمحور دورها في إمداد وزارة الصحة الليبية بكل ماهو جديد والتعرف على جوانب النقص في المعدات الطبية والمستلزمات والعقاقير والتطعيمات على اختلاف أنواعها وأسمائها التجارية. ولقد أقرت المادة 48 من القانون الصحي الليبي أن المادة 48 أقرت بأنه يجب اتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بالحجر الصحي وخاصة عند وصول السفن والطائرات والسيارات وسائر وسائل النقل إلى أي الموانئ البحرية والجوية أو كافة المنطقة حدود وعند قيامها منها، وكذلك فإن نص المادة 48 قد أشارت إلى أن وزارة الصحة الليبية أيضاً تقوم بمتابعة الإجراءات المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع والأمتعة والجلود والمنتجات والبقايا الحيوانية للحد من تفشي الأوبئة والأمراض. وكذلك فقد نصت المادة 48 من القانون الصحي الليبي أن وزارة الصحة الليبية يجب أن تشرف بشكل كبير على تحركات نقل الحجاج أثناء موسم الحج مع اتخاذ كافة التدابير الصحية التي تطبق على الحجاج للحد من تفشي الأمراض والأوبئة.

وبعد استعراض النصوص القانونية الخاصة بالحجر الصحي في القانون الليبي، فإن الدراسة ترى أن نص المادة 43 من القانون الصحي الليبي الصادر لسنة 1973، قد أشار إلى أن الحجر الصحى هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات الصحية ممثله في وزارة الصحة الليبية من أجل الحد من تفشي الأوبئة، وبالرغم من أن هذا المفهوم واضح بشكل كبير، إلا أن تلك الفترة التي انتشر فيها وباء كوفيد-19 لم يشملها القانون الليبي، وهو ما يشير إلى ضرورة تحديث النصوص القانونية للقانون الصحي الليبي، كما أن إعادة تبويب النصوص القانونية للقانون الصحي الليبي سوف تسمح بضبط أساليب العمل الوقائي الذي تمارسه وزارة الصحة للحد من تفشي الوباء عالمياً.

تحليل الأهداف

ترتكز تلك التحديات التي تواجه فرض الحجر الصحي في ضوء القانون الليبي والشريعة الإسلامية إلى تحديات اقتصادية واجتماعية وتشريعية:

أولاً :الآثار الاجتماعية والاقتصادية :

يعد للحجر الصحي آثار إجتماعية وإقتصادية سلبية وإيجابية وكذلك دينية من ذلك ان الفرد يتقرب الى الله تعالى في وقت الحجر الصحي والركون الى البيوت فترات طويلة فينفرد وقته بالله ويجعل لعبادته الكثير من الوقت ويتذكر نعم الله تعالى عليه ومدى أهمية نعمة الصحة على الانسان ويدرك الابتلاء والاختبار من وراء الفيروسات والامراض والحجر ولا شك ان ذلك من الابتلاء فيعيد الانسان ترتيب علاقته بربه وعلاقاته الدنيوية، كما يزيد في اللجوء الى الله تعالى فالإنسان بطبعه يزيد من القرب ويزيد من العبادة في وقت الابتلاء ويستشعر الانسان رحمة ومحبة الله كما يعتاد الانسان على ضبط النفس والرضا بالقضاء خيره وشره (ibrahim, 2021)

كما يعد أهم أثر ايجابي للحجر الصحي مواجهة انتشار الفيروس والسيطرة عليه ومنعه من التفشي ومعالجة الشخص المريض منه (salihy and eabd allah, 2020). كما تتعاون الدول وتتكاتف مع بعضها البعض ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال الطبي والصحي ومجال حقوق الانسان لصد آثار الفيروس القاتل ولا شك أن الانسان يضيق عليه الخناق ويفتقد إلى المشاركات الإجتماعية في تلك الفترة وهو من سلبيات الفيروس الإجتماعية.

ويعد من أهم سلبيات الحجر المترتب على الفيروس السلبيات الإقتصادية اذ يتراجع الطلب على العمال وترتفع البطالة ويزيد معدل الفقر مما يوجب على الدول أن تأخذ في الحسبان كل تلك التأثيرات ويتم تسريح الالاف من العمال ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تستطيع تحمل تكلفة العمال فيها عند الحجر الصحي ولذلك تزيد أعباء الخزانة العامة في الدولة تبعاً لمشاركتها في تحمل اعباء الحجر الإقتصادية وتخفيفها عن كاهل المجتمع ما يمر به، إذ تتوقف الصناعة والتجارة وتقل الحركة السياحية الى الحدود القصوى ويتراجع الاستيراد والتصدير والنشاط التجاري بشكل عام، وفي هذه الاثناء تتحمل الدولة النصيب الاكبر من الأعباء لا سيما بالنسبة الى صغار العمال ومحدودي الدخل وهو ما يجعل العجز كبيرا في الميزانية مما يدفع الدول الى اتخاذ اجراءات تقشفية في كل ما عدا الدواء والمستشفيات، وتضعف في تلك الفترة المركز المالي والعالمي لشركات القطاع العام والخاص ويتراجع مواردهما الذاتية وتضطر الخزانة العامة في الدولة الى التدخل والمساعدة حفاظاً على الاقتصاد الذي يمثل امنا قوميا، وتعجز الشركات عن سد ديونها ونفقاتها وتتزيد مشكلات الإفلاس محلياً وعالمياً حيث تتوقف السفن والطائرات التجارية إلا من ضروريات العيش مما يقلل من سعر كل السلع إلا الأدوية والأجهزة الإلكترونية وشركات المواقع الإلكترونية التي يزيد متابعيها من البيوت حيث العزلة وعد الحركة والتواصل الإلكتروني وهو ما يزيد من الأمراض النفسية وعزلة العالم النامي أكثر وأكثر. (alaqlah, 2020)

ثانيًا : الآثار التشريعية :

بالرغم ما تتسم به إجراءات الحجر الصحي من مشروعية قانونية إلا إنها مرتبطة بحالة الضرورة والظرف الاستثنائي ومدى توافرهما حتى يمكن القول بان التشريعات غير العادية كالحجر ومنع الناس من الحركة وقيدها كانت إجراءات ولوائح وقرارات غير عادية اتخذت في ظروف غير عادية (alaqlah, 2020)

النتائج والتوصيات

كشفت نتائج الدراسة أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الدولة في فرض الحجر الصحي، حيث أن الدولة الليبية تعاني من فوضى عارمه نتيجة الظروف السياسية والأمنية في البلاد، حيث أن انتشار المليشيات واقتحام المستشفيات وعمليات قتل الأطباء الممنهج وقتل المعارضين المصابين أصبحت منتشره بشكل واضح، كما اتساع

رقعة الدولة الليبية أصبح من الصعب تطبيق ومراقبة تنفيذ قوانين الحجر الصحي بشكل واقعي، الأمر الذي يؤدي إلى مواجهة مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة، ولقد كشفت النتائج أن هناك العديد من التحديات الأخرى والتي تتمثل في عدم القدرة على التشخيص الصحيح للأمراض والأوبئة وذلك بالرغم من المادة الرابعة من القانون رقم 17 من قانون المسؤولية الطبية والذي ينص على أن الطبيب يجب عليه أن يقوم بتطبيق الأصول العلمية المتعارف عليها في مهنة الطب. كما أن الأخطاء الطبية المهنية تعد من أبرز التحديات التي تواجه الدولة في فرض الحجر الصحي، حيث نصت المادة 23 أن الأخطاء الطبية المهنية هي الممارسات التي تشير إلى الإخلال بالتشريعات والقوانين واللوائح. كما كشفت نتائج الدراسة عن أن الإهمال وعدم الملاحظة أيضاً يعد من أبرز التحديات التي تواجه الدولة في فرض الحجر الصحي، وكذلك فقد كشفت النتائج عن أن الجهل بالجوانب الفنية من أهم التحديات التي تواجه الدولة في فرض الحجر الصحي، حيث يجب على الطبيب اتخاذ الخطوات العلمية الصحيحة وبذل العناية اللازمة ومراعاة الدقة في أداء العمل، وتتفق نتائج الدراسة مع منظور الحضارة الإسلامية في أن تلك التحديات أيضاً تعد مرفوضة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، حيث أن الإهمال مذموم وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوصى بأنه إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه، وهو ما يعزز اتفاق منظور الحضارة الإسلامية مع القانون الصحي الليبي. ولقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها:

1.أهمية الرجوع إلى كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم في الحفاظ على النفس البشرية من مخاطر الهلاك والضياع.

الاستعانة بالسيرة النبوية المطهرة في كيفية الحجر الصحي والعزل الاجتماعي للحفاظ على حياة الأفراد في زمن الأوبئة.

2. ضرورة متابعة كل ماهو جديد من الجانب الطبي من أجل حماية المجتمع من مخاطر تفشي الوباء.

3.ضرورة تحديد أبواب في القانون الصحي الليبي تتناول كيفية إدارة الدولة لمسؤوليتها وفي حالة عجز القيادات عن محاصرة الوباء والتصرفات والإجراءات والضوابط التي تتعلق بحالة الحجر الصحي.

4.استمرار تدريب الأطباء المهرة والصبر على الأطباء حديثي التخرج من أجل اكتساب الخبرات والمهارات التي تمكنهم من تحمل المسؤولية المهنية الطبية ولاسيما في وقت الأزمات الصحية.

5.ضرورة منح دورات تدريبية للقطاع الصحي الليبي في إدارة الأزمات والمخاطر الصحية من أجل الخروج من الأزمات الصحية بكفاءة.

6.أهمية عقد المزيد من الندوات والمؤتمرات ودعوة العديد من الجامعات للانعقاد من أجل محاولة تحديد المشكلات المتعلقة بصياغة القانون الصحي الليبي في شكله الحالي.

7.دعوة العديد من القانونيين والأكاديميين إلى محاولة إعادة صياغة مشروع القانون الصحي الليبي على أن يراعي ظروف المجتمع الليبي في الوقت الراهن.

الخلاصة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مسؤولية الدولة في فرض الحجر الصحي في القانون الليبي من منظور الشريعة الإسلامية، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح مسؤولية الدولة في فرض الحجر الصحي في القانون الليبي، الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرة السلطات الصحية في اتخاذ مايلزم من إجراءات وضوابط وفقاً لنصوص قانونية واضحة وملزمة في نفس الوقت. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مسؤولية الدولة في فرض الحجر الصحي في القانون الليبي من منظور الشريعة الإسلامية، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل مسؤولية الدولة في فرض الحجر الصحي في القانون الليبي من منظور الشريعة الإسلامية، كما اتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي لاستقراء نصوص القرأن الكريم والسنة النبوية المطهرة بخصوص تحديد مسؤولية الدولة في فرض الحجر الصحي في القانون الليبي من منظور الشريعة الإسلامية، كما اتبعت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة مسؤولية الدولة في فرض الحجر الصحي في القانون الليبي بالشريعة الإسلامية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك العديد من الإجراءات التي ينص عليها القانون الصحي الليبي الصادر برقم 106 لسنة 1973 بشأن الحجر الصحي في حالة انتشار الأوبئة، حيث أن المادة 43 قد عرفت الحجر الصحي بأنه اتخاذ السلطات الصحية العديد من الإجراءات الصحية من أجل الحماية من الأمراض المعدية مثل الكوليرا والطاعون، كما أن الدراسة قد كشفت أن الدولة الليبية تواجه العديد من التحديات من بينها وجود فوضى عارمه نتيجة الظروف السياسية والأمنية في البلاد، حيث أن انتشار المليشيات واقتحام المستشفيات وعمليات قتل الأطباء الممنهج وقتل المعارضين المصابين أصبحت منتشره بشكل واضح، كما اتساع رقعة الدولة الليبية أصبح من الصعب تطبيق ومراقبة تنفيذ قوانين الحجر الصحي بشكل واقعي. وكذلك فإن القانون الصحي الليبي لم يحدد بنصوص قانونية واضحة إلا أن القانون قد ألقى على عاتق السلطات الصحية في البلاد تنفيذ تلك التعليمات الصحية بناء على قرارات مجلس الوزراء، كما أن الدراسة كشفت عن أن منظور الشريعة الإسلامية يتفق بشكل واضح مع محاولات تطوير نصوص القانون الصحي الليبي، حيث أن الشريعة الإسلامية مع تطوير نصوص القانون والعمل على إبراز مقاصد الشريعة فيها بتحديد مسؤولية الدولة في فرض الحجر الصحي في البلاد على أن يكون بنصوص قانونية محددة يمكن للسلطات الصحية كيفية التصرف في كل حالة على حدة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على دراسة إحدى التجارب القانونية الناجحة ولاسيما في ماليزيا والقيام بدراسة القوانين والضوابط والإجراءات التي طبقت أثناء الأزمة الصحية ومحاولة تعديل القوانين وفقاً لهذا الأساس. كما أسهمت الدراسة بالتعرف على مكامن الضعف في القانون الصحي الليبي وقانون تحديد المسؤولية الطبية وذلك من أجل حث العديد من القانونيين وأصحاب القرار لمناقشة نصوص القانون الصحي الليبي المقترح والتعرف على إيجابيته وسلبياته من أجل تعديل النصوص القانونية وفقاً للظروف التي تمر بها ليبيا في الوقت الراهن.

REFERENCES

alaqlah, ghadat muhamad ealay. (2020). alhajar alsihiyu bayn aleulama' walathari, dirasat fiqhiat tasiliatan, majalat jamieat am alquraa lieulum alsharieat waldirasat alaslamiati, jamieat am alquraa, alsaeudiatu, eadad 83, disambir.

albayumi, mi. mi. 'a., & muhamad mustafaa 'ahmadu. (2019). tamarin aliastiqrayiyu wa'ahamiyatuh fi albahth alealmii. *almajalat aleilmiat kuliyaat aldirasat al'iislamiat walearabiat lilbanina*, 7(1), 372-433.

albuhayri, yusif. (2020*). limuajahat fayrus kuruna walhuriyaat aleamati, bahath manshur, majalat kuliyat alqanun alkuaytiat alealamiati, alsanat althaaminati*, tahrir khasa, aleadad alsaadisi.

aldalawi, timu barwiz wahusayn, 'iismaeil namiq. (2020). altanzim lilhajar alsihiyi dirasat tahliliat muqaranata, waraqat bahthiat manshurati, *almajalat aleilmiat lijamieat jihan, alsulaymaniat, almujalad* 4, aleadad 1.

alfayruz abadi, alqamus almuhita. (1978*). lilealamati/ majd aldiyn muhamad ban yaequb alfiruz abadi alshiyrazi- aljuz' althaani,* alhayyat almisriat lilkitabi, ji2,

almaghribi, mahmud. (2020). altakyif alsaaqit lilaayihat alkuruniat ealaa daw' althawabit aldusturiat walmabadi alqanuniat almustaqirati: bayn thabat almusalamat wamurunat alaietibarati: muqaranata, *majalat kuliyat alqanun alkuaytiat alealamiati, alsanat althaaminata, 'iidafatan khasa, aleadad alsaadisi.*

almanawi, muhamad eabd alra'uf almanawi. (1988). *altawqif ealaa muhimaat altaearif, - tahqiq du/ muhamad ridwan aldaayata- dar alfikr dimashqa*, dar alfikr almueasir bayrut, altabeat al'uwlaa

almuasasat altijariat alduwaliat walaintikhabatu. (2020). *marad kufid 19 wasiadat alqanun fi muqataeat shamal 'afriqia, taqrir tahlili, nadwat eabr alaintirnti, euqidat fi 30 yunyu*. sa1-17

eabd alsataar eabd alhasan aljanabi, eadl, sabir muzan, wa'afkar. (2022). altajarib almuqarinuh w al'atharuh fi tajribat albahth alfiqhii w altarfiha. *hawliaat 'adab eayn shams*, 50(1), 115-125.

eabidatun, yusif. (2020). baed suar alhimayat alqanuniat fi mukafahat fayrus kuruna kuruna, *majalat kuliyat alqanun alkuaytiat alealamiati, alsanat althaaminata, 'iighlaqi, aleadad alsaadisi.*

eamadi, sawialhayati. (2021). ealaqat aldabt al'iidarii bialhuriyaat aleamat fi zili waba' kufid-19, waraqat bahthiat manshurat, *markaz aljil aleilmi: silsilat kitab 'aemal almutamarat aleami, altaasie, aleadad* 31. sa33-54

hasanu, haydi eisi hasan ealaa. (2020). tabieat waraqat waba' kuruna fi daw' alqanun alduwalii alkhasi (alqanun jahiziat altatbiqi, eadam aldabta) dirasat tahliliat fiqhiat alqada' muqaranatan, bahthiat manshurat, *majalat aldirasat alqanuniat alsalimati, aleadad* 7, al'iisdar althaani.

ibrahim w majdi 'iibrahim muhamad. (2021). ghayr bayn altaerif waltankyr waltaerib walbana' fi daw' aldars alwasfii altahlili. *majalat kliat albanat al'azhariati-tibati-al'aqsar-farae jamieat al'azhar,* 6(5), 625-694.

mawqie alqanun alliybi. (2020). https://security-legislation.ly/

salihy, arkan haydar eumar w eabd allah, nisrin aahmad. (2020). muajahat waba' kruna min khilal alsulh alaijtimaeii walsiyasi-dirasat shareiatun-, *buhithat dimn kitab aibhath almutamar alduwalii altaasie aladhi nazamah markaz landan lilbuhuth walaistisharat bialtaeawun mae markaz yunifirsal lilbuhuth* (6- 8 yuniu 2020), aleasimat albiritaniat landan.

salim, alhuthaym. (2020). *bahathat juhud mukafahat kuruna ealaa aldahaya almadaniati, waraqatan khasatan,* alwathiqat alqanuniat al'uwlaa bieunwan mukafahat kuruna waineikasatuha alqanuniat fi alqanun alkhasi.

talibi, srur. (2021). bima fi dhalik alhaqu fi mukafahat tahadiy aleuzl alsahi, waraqat bahthiat manshurat, markaz jil albahithin aleilmi, silsilat kitab 'aemal almutamarati, aleami altaasie, aleadad 31, sa13-32.